نادر رياض فى مؤتمر دولى:

الصناعة المصرية «تكون أو لا تكون».. والهندسة العكسية سر التطوير

أكد الدكتور مهندس نادر رياض رئيس مجلس الأعمال المصرى الألمانى ورئيس لجنة البحوث والتطوير ونقل التكنولوجيا باتحاد الصناعات المصرية أن الصناعة المصرية تواجه حاليًا الكثير من التحديات الداخلية والخارجية وأن عليها أن تنتصر فى هذه التحديات وقال إن تخطى الصناعة المصرية لهذه المرحلة يشبه خيار «أكون أو لا أكون».. جاء ذلك فى كلمة رياض خلال المؤتمر الدولى الذى نظمه مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار بمجلس الوزراء مؤخرًا بالتعاون مع مؤسسة كونراد اينار الألمانية تحت عنوان «نحو منهج مبتكر لإدارة مراكز البحث الفكرية».

وأكد رياض خلال كلمته تحت عنوان «أهمية البحوث والتطوير للصناعة المصرية» فى الجلسة التى أدارها الدكتور راينر هيرت المدير التنفيذى للغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة.. أن هناك صناعات مصرية تقف الآن على قدم المساواة والندية مع الصناعات العالمية وهى مع تواضع عددها تشكل رأس جسر نحو العالمية سيعبر عليه الكثير من الصناعات الواعدة التى تأخذ بمبادئ عديدة بدءًا بأسباب الجودة - التنمية البشرية - المميزات التنافسية - آلية توفير مخزون يكفى لاستيفاء الطلب لكل عميل بصورة فورية - آلية خدمات ما بعد البيع ومتابعة تحقيق الرضاء الكامل للعميل تحت كل الظروف - آلية إدارة ملف الشكاوى، وانتهاء بالقدرة على الإنفاق على البحوث والتطوير وشراء التكنولوجيات الحديثة وتطبيقها.

وأوضح الدكتور نادر رياض أن توافر رصيد جيد من الأفكار المستحدثة والابتكارات الحديثة القابلة للتنفيذ فى حوذة المؤسسات الصناعية حتى ولو لم يتم استخدامها بالكامل تأمين استراتيجى لها يعمل على مواجهة التقلبات والتحديات التى قد تعترض خط سير المؤسسة، مؤكدًا أن صانع النجاح والتقدم والرفيق الرئيسى لمسيرة النجاح الصناعى كان وسيظل «البحوث والتطوير» وأثر ذلك على تقدم المنشأة وتأمين المستقبل لها.. وعلى المستوى البحثى التجريبى قال رياض إن هناك سؤالاً يطرح نفسه مجددًا وهو: هل توجد لدينا مراكز بحثية تابعة للجامعات وغيرها تعمل فى مجال تقييم المنتج ومقارنته فنيًا بالمنتجات المنافسة؟ مما يعدو وسيلة منخفضة التكاليف لتطوير المنتجات من خلال نظام الهندسة العكسية والتى قامت عليها النهضة الصناعية فى اليابان وكوريا والهند وغيرها.

مشيرًا إلى أن الهندسة العكسية تعتبر أحد الروافد المهمة للتطوير الصناعى والتحديث التكنولوجى المنخفض التكلفة.

أما السفير حسين الكامل مدير التعاون الدولى بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء فأوضح أن مصر بطموحاتها وتحدياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية تحتاج إلى دوائر أوسع من الاستفادة من رصيدها الفنى من الخبراء والعلماء لإمداد متخذى القرار على مختلف المستويات بسياسات وخطط وبرامج توضع فى الاعتبار عند رسم خطط التنمية المستدامة.

وأشاد السفير رمزى عز الدين مساعد وزير الخارجية وسفير مصر القادم بألمانيا بالعلاقات المتميزة بين مصر وألمانيا والتواصل الفكرى الذى ربط رواد حركة التنوير المصريين فى العصر الحديث بألمانيا منهم الزعيم محمد فريد الذى عاش فى ألمانيا وتأثر بها وقاد حركة التحرر الوطنى ضد الاستعمار بعد رحيل الزعيم مصطفى كامل.

وأكد أن العلاقات المصرية الألمانية شهدت نموًا مطردًا فى جميع المجالات حيث زادت التجارة بنسبة ٢٠٠٪ ما بين عامى ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ لتصل إلى ٢,٤ بليون دولار وتخطت الاستثمارات الألمانية فى مصر الـ٨٠٠ بليون دولار، كما فاق عدد السياح الألمان الزائرين لمصر المليون سائح.

وفى الورقة التى قدمها الدكتور/ السيد عليوة أستاذ العلوم السياسية بجامعة حلوان تحت عنوان «تنمية قدرات المراكز الفكرية» أوصى بضرورة التأكيد على أهمية وجود سياسة علمية وتكنولوجية وطنية فى الدول العربية مع توفير الآليات اللازمة لتنفيذها وقيام الدول العربية بتخصيص نسبة مئوية من قيمة الإنتاج الصناعى بهدف تمويل المشروعات البحثية مع ضرورة التعاون والدعم المؤسسى بين مراكز البحوث والتطوير.

وأوضح الدكتور ماجد عثمان رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء أن مصر سوف تستضيف أوائل العام المقبل المؤتمر الدولى الأول لمراكز البحث الفكرية فى الدول النامية لبحث أواصر التعاون بين مراكز البحث الفكرية وإنشاء شبكة معلومات لتبادل الخبرات فى هذا المجال.

من جانبه أكد برند أربل السفير الألمانى بالقاهرة أهمية مراكز البحث الفكرية باعتبارها عنصرًا محوريًا فى عمل التحليلات، مشيرًا إلى أن التعاون المصرى الألمانى لدعم الكوادر البشرية فى مصر الذى شمل أصعدة متعددة منها إنشاء الجامعة الألمانية بالقاهرة وإنشاء مركز التميز فى مجال استخدامات الطاقة النظيفة والمتجددة فضلاً عن البرامج والمشروعات المشتركة فى مجالات دعم القطاع الخاص وحماية البيئة ومعالجة مياه الشرب ودعم التعليم الفنى والتدريب التأهيلى.

سمير لبيب

فى مؤتمر مراكز البحث الفكرية

الهندسة العكسية الحل السريع لسد الفجوة بين الصناعة المصرية ونظيرتها العالمية

كتبت ـ ابتسام سعد:

أكد الدكتور نادر رياض رئيس مجلس الأعمال المصرى الألمانى ورئيس لجنة البحوث والتطوير ونقل التكنولوجيا باتحاد الصناعات المصرية أن الهندسة العكسية تمثل الحل السحرى والسريع لسد الفجوة الصناعية بين الصناعات المصرية والعالمية حيث إنها تعتبر من الروافد الهامة للتطوير الصناعى والتحديث التكنولوجى المنخفض التكلفة. جاء ذلك خلال مؤتمر مراكز البحث الفكرية المصرية الألمانية والذى نظمه مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور الألمانية مؤخرا، واشار الى ان اليابان اعتمدت فى بدء نهضتها على الهندسة العكسية اكتفاء بتقليد المنتجات ذات التفوق الفنى كحل منخفض التكاليف لنقل التكنولوجيا أو حتى استنباطها وتبعها فى هذا الطريق كوريا الجنوبية والصين مشيرا الى أنه بعد ثلاثين عاما وصلت هذه الدول لمرحلة القدرة على التطوير الذاتى تكنولوجيا لتحقق نهضتها فى مجال المستحدثات التكنولوجية فى جميع المجالات، إلا أن الصين لم تتوقف حتى يومنا هذا عن الاعتماد فى نقل التكنولوجيا على الهندسة العكسية برغم التقدم الكبير الذى حققته. وأكد أن هناك صناعات مصرية تقف الآن على قدم المساواة والندية مع الصناعات العالمية وهى مع تواضع عددها تشكل رأس جسر نحو العالمية سيعبر عليه الكثير من الصناعات الواعدة التى تأخذ بمبادىء عديدة بدءا بأسباب الجودة والتنمية البشرية والميزات التنافسية وآلية توفير

جانب من مؤتمر مراكز البحث الفكرية

مخزون يكفى لاستيفاء الطلب لكل عميل بصورة فورية وآلية خدمات ما بعد البيع مع الحرص على إرضاء العميل تحت كل الظروف وانتهاءا بالقدرة على الإنفاق على البحوث والتطوير وشراء التكنولوجيات الحديثة. وأكد السفير رمزى عزالدين مساعد وزير الخارجية وسفير مصر المقبل بألمانيا أن العلاقات المصرية الالمانية شهدت نموا مطردا فى كافة المجالات خلال الفترة الاخيرة حيث قفز حجم التجارة بين البلدين بنسبة ٢٠٠٪ خلال عامى ٢٠٠٦و٢٠٠٧ ليصل الى ٢.٤ مليار دولار وتخطت الاستثمارات الالمانية فى مصر حاجز الـ ٨٠٠ مليون دولار. وأوضح الدكتور ماجد عثمان رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء أن مصر سوف تستضيف أوائل العام المقبل المؤتمر الدولى الأول لمراكز البحث الفكرية في الدول النامية لبحث تدعيم أواصر التعاون بين مراكز البحث الفكرية وإنشاء شبكة معلومات لتبادل الخبرات في هذا المجال

جريدة الاهرام (صفحة ٢٥) ٢٠٠٨/٧/٧

مصر تستضيف أول مؤتمر لمراكز البحث فى الدول النامية يناير المقبل

أعلن الدكتور ماجد عثمان رئيس مركز معلومات مجلس الوزراء ان مصر تستضيف فى يناير ٢٠٠٩ المؤتمر الدولى الأول لمراكز البحث الفكرية فى الدول النامية، والذى يهدف إلى تدعيم التعاون بين مراكز البحث الفكرية وانشاء شبكة لتبادل المعلومات والخبرات بين هذه المراكز. وقال أمس فى افتتاح مؤتمر مراكز البحث الفكرية المصرية - الالمانية ان هناك أكثر من ١٥ جهة دولية أعلنت موافقتها على المشاركة فى المؤتمر والذى سينظمه المركز.

وقال برند اربل سفير ألمانيا بالقاهرة ان مراكز لبحث الفكرية تمثل عنصرا مهما لتكوين التحليلات وجمع الخبرات، امام صانع القرار، مشيرا إلى ان هناك تعاونا كبيرا بين المراكز الالمانية والمصرية فى مختلف المجالات، وأكد ان هناك العديد من مجالات التعاون مثل الطاقة الجديدة والمتجددة.

وأكد رمزى عز الدين مساعد وزير الخارجية وسفير مصر المقبل فى ألمانيا ان مصر تحرص على دعم دور المجتمع المدنى وتعزيز دور مراكز البحث والتى تعد أهم وسائل دعم وترشيد عملية اتخاذ القرار.

وتحدث الدكتور اندرياس ياكوبس الممثل المقيم لمؤسسة كونراد اديناور فى مصر حول التعاون المصرى - الالمانى فى مجال البحث وفرص الوصول للقطاع الخاص وانشاء شبكة من مراكز البحث الفكرية، كما تحدث السفير حسين الكامل المشرف على إدارة التعاون الدولى بمركز معلومات مجلس الوزراء عن دور مراكز البحث فى خدمة الأهداف القومية.

ويؤكد الدكتور مهندس نادر رياض رئيس مجلس الأعمال

د. ماجد عثمان

المصرى الألمانى ورئيس لجنة البحوث والتطوير ونقل التكنولوجيا باتحاد الصناعات المصرية إن الصناعة المصرية أمامها الآن وأكثر من أى وقت مضى الكثير من التحديات الداخلية والخارجية وعليها أن تنتصر فى معركة التحدى لأنه لايوجد أمامها بديل آخر غير ذلك.

فالأمر أشبه بمقولة أكون أو لا أكون لشكسبير والتى يبدو أن مدلولها القاطع والقاسى قد أمتد أثره ليسرى فى المجال الصناعى فى مقولة مقابلة وهى عبارة «أتطور أو لا أكون»

ولاشك أن هناك صناعات مصرية تقف الآن على قدم المساواة والندية مع الصناعات العالمية وهى مع تواضع عددها تشكل رأس جسر نحو العالمية ستعبر عليه الكثير من الصناعات الواعدة التى تأخذ بمبادئ عديدة بدءا بأسباب الجودة - التنمية البشرية - الميزات التنافسية - آلية توفير مخزون يكفى لاستيفاء الطلب لكل عميل بصورة فورية - آلية خدمات ما بعد البيع ومتابعة تحقيق الرضاء الكامل للعميل تحت كل

د. نادر رياض

الظروف - آلية إدارة ملف الشكاوى، وانتهاء بالقدرة على الإنفاق على البحوث والتطوير وشراء التكنولوجيات الحديثة وتطبيقها.

وأضاف خلال رئاسته جلسة أهمية البحوث والتطوير للصناعة المصرية أن هذا الموضوع رغم أهميته يطرح أسئلة تقليدية فى محاولة للسباحة عكس التيار تسألها بصوت عال هل التطوير ضرورة صناعية؟ وهل قضية التطوير هى خطوة نخطوها أم حلقات ضرورية متتابعة ومتصلة تستمر على امتداد عمر المؤسسة الصناعية بالكامل؟

هذا الأمر يعود بنا للمربع رقم واحد فى منظومة الهندسة الصناعية؟ وهى تحديات القدرة على الصمود أمام المنافسة التى تستهدف المنتج والفرد والمؤسسة.

إذ أن النشاط الصناعى يقوم على ثلاث حلقات متداخلة أساسية (دورة حياة المنتج - دورة حيادة الفرد - دورة حياة المؤسسة) وفى تتابع وتوالى دورات هذه الحلقات يولد مايسمى الحلقات الصاعدة VIR-TUOUS وعكسها الحلقات الهابطة VICIOUS أى أن التحدى أمام المنتج لاينفصل عن التحدى أمام العامل الفرد ومحصلة ذلك التحدى أمام المؤسسة ككل.

أمثلة ذلك كثيرة مثال صناعة السيارات من الأمور العادية فى صناعة السيارات والتى تطبق التطوير المستمر فى سياستها فتطلق منتجا جديدا كل دورة دون انتظار لتحافظ على استمرار الاقبال على منتجاتها والتى تطبقها فى دورات متعاقبة تتفوق فيها على نفسها قبل أن تكون منتجاتها السابقة قد تخلى عنها عرش تفوقها.

أى أن دورة حياة المنتج يجب أن تتوالى فى تتابع لتجدد من الرواج الاقتصادى للمؤسسة قبل أن يخبو.

والفرد هو صانع النجاح وهو أيضا صانع الفشل، والاستثمار فى البشر هو تأمين لنجاح المؤسسة، لذا فإن التطوير المستمر طوال دورة حياة الفرد الوظيفية هو ضمان لتدفق الايجابيات داخل المؤسسة وهناك سؤال كثيرا مانتلقاه فى المحافل الدولية يهمس به فى صوت خفيض ماهى ميزانية البحوث والتطوير بمؤسستكم؟!

وفى الإجابة على هذا السؤال الاستدلال على سلوك المؤسسة الاستراتيجى وأسلوب توجهها نحو المستقبل، أى أن ميزانية البحوث والتطوير هى فى الواقع أداة الإتيان بالتغيير داخل المؤسسة الصناعية.

فلاشك فى أن توافر رصيد جيد من الأفكار المستحدثة والابتكارات الحديثة القابلة للتنفيذ فى حوزة المؤسسات الصناعية حتى ولو لم يتم استخدامها بالكامل تأمين استراتيجى لها يعمل على مواجهة التقلبات والتحديات التى قد تعترض خط سير المؤسسة.